THE
CARTER CENTER

بعد 14 عاماً من النزاع
هل يمكن تخطي عوائق التعليم في سوريا؟

آنا سيرفي
إيريكا موريت

أبريل 2025

نبذة عن المؤلفتين

آنا سيرفي هي وسيطة مخضرمة ومنسقة الشبكة الإيطالية للوساطة الدولية التي أسستها وزارة الخارجية الإيطالية. تتمتع بخبرة تزيد عن 15 عامًا في مناطق النزاع مثل سوريا وباكستان وأفغانستان وإثيوبيا وإقليم دارفور في السودان، وهي متخصصة في الدبلوماسية الإنسانية والأبحاث حول العقوبات.

تحمل ***سيرفي*** شهادتين من جامعة بولونيا وماجستير في العلوم من جامعة أكسفورد. وقد أجرت أبحاثاً حول تأثير العقوبات على قطاعات الطاقة والتمويل والتعليم والأمن الغذائي والمياه والنوع الاجتماعي أثناء الأزمات الإنسانية. تشمل أعمالها المتعلقة بسوريا تقرير منظمة أوكسفام البريطانية "أشعلوا النور"، ودراسة لصالح وزارة الخارجية الإيطالية أجرتها جامعة فيرونا ومركز أبحاث إيطالي إسمه"عالم العقوبات" بشأن العقوبات والاستثناءات الإنسانية مع التركيز على سوريا كدراسة حالة.

هي عضو مؤسس في المبادرة الإيطالية للوساطة الدولية، وعضو مشارك في كلية التنمية والابتكار والتغيير، وعضو في شبكة النساء الوسطيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. شاركت خبراتها في مجال الوساطة والبحوث مع العديد من الجهات، بما في ذلك المنظمات الإنسانية الدولية والجامعات ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز الدراسات العليا للدفاع وكلية الأمن والدفاع الأوروبية والمركز الأوروبي لدعم الانتخابات ومنظمة المرأة في الأمن الدولي في إيطاليا.

إيريكا موريه حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد، كما أنها خريجة الكلية الوطنية للإدارة في فرنسا. وباعتبارها باحثة ودبلوماسية سابقة، فقد أجرت أبحاثاً في مجال السياسات، وحوارات رفيعة المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين، وقامت بالتدريس والتدريب في مجال العقوبات والمساعدات الإنسانية والإدماج المالي لصالح الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما قدمت الخدمات الاستشارية في مجال السياسات والأدلة بشأن العقوبات إلى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وسويسرا. يشمل عملها حول سوريا العديد من الدراسات بشأن العقوبات والإعفاءات الإنسانية، بالإضافة إلى أدوارها في تنظيم حوار عن الامتثال بشأن "المدفوعات الإنسانية المتعلقة بسوريا لصالح الحكومة السويسرية والمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للمساعدات الإنسانية الأوروبية) والبنك الدولي والتحويلات السورية: ديناميكاتها وحجمها ومستقبلها" لصالح لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ولدى كتابة هذا التقرير، كانت تشغل منصب مديرة السياسات في مركز بولي سينك للمشاركة في السياسات الدولية، وباحثة أولى في مركز الحوكمة العالمية ومركز الدراسات الإنسانية في معهد الدراسات العليا في جنيف.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 4
1. مقدمة 6
2. المعوقات الرئيسية أمام قطاع التعليم في سوريا 7
الاطار 1: نظرة عامة على أبرز العقوبات الأميركية والأوروبية واستثناءات الضوابط على التصدير المتعلقة بالتعليم في سوريا 9
3. الآثار المترتبة على التحديات الشاملة التي تعترض توفير التعليم في سوريا 11
3.1. الافتقار إلى أماكن التعلم الآمنة 11
3.2. نقص المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة 12
3.3. عدم كفاية معدات وأدوات التعليم والتعلم والتكنولوجيا 13
4. الخاتمة 15

الملخص التنفيذي

تمر سوريا حاليًا في مرحلة إنتقالية حرجة قد تطبع مستقبلها. فمع انتهاء حكم بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 بعد 24 عامًا، تواجه سوريا تحولاً سياسيًا كبيرًا يمثل فرصة فريدة للنهوض بنظام التعليم الشامل فيها.

يهدف هذا التقرير إلى تحديد العوائق التي تعترض التعليم في البلاد بعد 14 عاماً من النزاع. واستناداً إلى مزيج من المصادر الأولية والثانوية، بما في ذلك المشاورات مع المختصين والخبراء العاملين في سوريا، يقترح هذا التقرير إطاراً لتقديم دعم أكبر لتعليم الأطفال والشباب في البلاد. ويوجز التقرير سلسلة من التحديات التي تشمل التشرذم السياسي الذي طال أمده، والمخاوف المرتبطة بالسلامة والأمن والتهجير القسري وتدمير البنية التحتية والاتفاقيات المقيّدة الصادرة عن المانحين، وعدم كفاية الاستثمار والتحديات الاجتماعية والاقتصادية وأزمة الطاقة المتنامية والتعقيدات التنظيمية. ويمضي التقرير إلى مناقشة هذه التحديات لجهة تأثيرها على توفر أماكن التعلم الآمنة ونقص المعلّمين المؤهلين وذوي الخبرة، فضلًا عن العوائق التي تحول دون الوصول إلى معدات وأدوات وتكنولوجيا التعليم والتعلم.

على مدى أكثر من عقد من الزمن، انقسمت سوريا إلى ثلاث مناطق رئيسية من السيطرة السياسية تستخدم كل منها مناهج مختلفة وتظهر قدرات متفاوتة على توفير الخدمات التعليمية وحمايتها. كما صعّب هذا الوضع على الطلاب الحصول على الاعتراف الرسمي بتعليمهم وشهاداتهم. وتشكّل سلامة الطلاب وسلامتهم النفسية مصدر قلق كبير بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار في البلاد وانتشار الذخائر غير المنفجرة على نطاق واسع. وأدى النزوح القسري الكبير وتدمير البنية التحتية بما في ذلك المدارس، إلى تفاقم التحديات التي تعترض التعليم، لا سيما بالنسبة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أدّت القيود السياسية الدولية المفروضة على أنشطة إعادة الإعمار والتنمية والمشروطة باتخاذ خطوات قابلة للتطبيق نحو حل النزاع عن طريق التفاوض إلى عرقلة محاولات الاستثمار في التعليم الشامل في سوريا. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إظهار المجتمع الدولي لتضامنه مع الشعب السوري، إلا أن استثمارات المانحين لم تذهب إلى هذا القطاع بشكل كافٍ، حيث بلغت 5% فقط من إجمالي التمويل المقدّم. وقد أجبر التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية العديد من الأُسر على إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية الأخرى على حساب التعليم. وتؤثر أزمة الطاقة الحادة على التعليم المدرسي، سواء كان الطلاب يدرسون في المنزل أو في الفصول الدراسية، مما يجعل أماكن التدريس غير مواتية للتعلّم. هذا فضلًا عن مجموعة معقدة من التنظيمات بما في ذلك العقوبات والرقابة على الصادرات وما لها من آثار غير مباشرة على التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى الإفراط في الامتثال ولجوء القطاع المالي إلى خفض المخاطر. ولقد تبين أن الرقابة على الصادرات لها تأثير سلبي بشكل خاص على توافر معدات وتكنولوجيات التعليم.

في الوقت الذي تسعى عملية الانتقال السياسي الجارية في سوريا إلى معالجة التحديات السياقية ذات الأوجه المتعددة، الا أنها تصارع التحديات الناجمة عن المناهج التعليمية المجزأة وتعدّد أنظمة القيم داخل البلاد (على سبيل المثال، القيم الثقافية والدينية والسياسية). يقدم هذا التقرير سلسلة من التوصيات للجهات المانحة والجهات المستجيبة في مجال التعليم وسلطات الرقابة على العقوبات والصادرات بهدف رفد الجهود المبذولة بملكية وقيادة سوريتين لإنعاش نظام سوريا التعليمي. وتشمل هذه التوصيات توسيع نطاق الدعم المالي واللوجستي وتقديم إرشادات أوضح حول الأنشطة المسموح بها في ما يتعلق بقطاع التعليم في سوريا، وإزالة العوائق التي تحول دون توفير أدوات ومعدات التعليم والتعلم الأساسية. وعلاوة على ذلك، يوصي التقرير بالتوفيق بين مقاربات الجهات المانحة وبرامج التعليم في جميع أنحاء سوريا، مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل في تجهيز المعلمين واستعادة بيئات التعلم المؤاتية، بما في ذلك إعادة تأهيل المدارس. ويختتم التقرير بالتأكيد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة من قبل المجتمع الدولي لمعالجة المعوقات التعليمية التي يواجهها الأطفال والشباب في سوريا، بما يتماشى مع الالتزامات العالمية للنهوض بالتعليم في البلاد.

التوصيات

ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل جنباً إلى جنب مع المبادرات السورية، بما في ذلك تلك التي تدعمها الجهات الفاعلة المحلية ليساعدها في سعيها إلى تذليل العقبات والتعقيدات التي تسلّط هذه الورقة الضوء عليها، ولا سيما ما يلي:

الجهات المانحة والجهات المستجيبة لقطاع التعليم

- دعم إعادة إطلاق نظام التعليم السوري العادي وتحديثه لجميع الأطفال والشباب في جميع أنحاء البلاد من خلال التنسيق مع الجهات المسؤولة ومنظمات المجتمع المدني.
- الاستفادة من الموارد المتوفرة لتوحيد عملية الانتقال من أنشطة التعليم الطارئ وغير النظامي نحو حلول أكثر استدامة.
- توسيع قاعدة الدعم المالي واللوجستي للأنشطة التعليمية في البلاد، بما في ذلك من خلال المبادرات طويلة الأجل ومتعددة السنوات في جميع أنحاء سوريا.
- دعم وتمويل والمشاركة في حوار دولي لأصحاب المصلحة المتعددين (من القطاعين العام والخاص) لتحديد فرص دعم التعليم في سوريا وتذليل المعوقات الحالية.
- تقديم الدعم لتوسيع نطاق إعادة تأهيل و/أو تحديث المدارس لتأمين مساحات تعلّم آمنة وشاملة تضم التجهيزات ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة والمرافق الصحية ومرافق الكهرباء وشبكات توزيع الكهرباء على أن تكون جميعها خاضعة لصيانة جيدة.
- دعم الاستثمارات طويلة الأجل لزيادة وتثبيت توافر المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة في نظام المدارس السوري .
- إزالة عوائق الوصول إلى التعليم الرقمي الناشئة عن انقطاع الكهرباء والاتصال بالإنترنت وعن تراجع القدرة الشرائية للأُسر والمعلمين.

سلطات فرض العقوبات والرقابة على الصادرات، بدعم من أصحاب المصلحة المتعددين أو المجموعات الثلاثية القطاعات

- تقديم إشارة أكثر وضوحًا وتفصيلاً إلى التعليم والسلع والخدمات ذات الصلة به في لوائح العقوبات والرقابة على الصادرات والإعفاءات.
- تقديم إرشادات واضحة حول نطاق الأنشطة المسموح بها في ما يتعلق بالحصول على المعدات والتكنولوجيا الضرورية للتعليم في سوريا بموجب العقوبات وضوابط التصدير ذات الصلة
- تحديد الأنشطة المتعلقة بالتعليم التي يمكن القيام بها في إطار الاستثناءات الإنسانية الحالية والمبادئ التوجيهية المرتبطة بأطر العقوبات.
- النظر في توسيع نطاق الاستثناءات لتمكين الوصول إلى الإمدادات والتقنيات والبرمجيات الضرورية لتأمين التعليم في سوريا - بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى والمولدات الكهربائية.
- إعطاء الأولوية وتسريع التراخيص التي تصدرها وزارة التجارة الأميركية لشراء المعدات والتكنولوجيا والوسائل التعليمية وغيرها من السلع لمنظمات الإغاثة التي تدعم التعليم الرسمي وغير الرسمي في سوريا .
- الانخراط بشكل استباقي في حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحديد ما إذا كانت الضمانات الإنسانية الحالية توفر ما يكفي لتنفيذ أنشطة التعليم، وإيصال أدوات التعليم إلى سوريا لتلبية الاحتياجات الملحّة وإزالة المعوقات.
- التواصل مع المؤسسات المالية وتقديم تطمينات واضحة لها لتسهيل معالجة المدفوعات للأغراض التعليمية، كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً لخفض الحد من المخاطر الذي تقوم به المصارف.
- التواصل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة المشاركة في سلسلة التوريد ومع شركات القطاع الخاص لتشجيع إصدار مواد التواصل والتعليم والتدريب عبر الإنترنت غير المتوفرة حاليًا في سوريا بسبب الإفراط في الامتثال .

1. مقدمة

تشكّل سوريا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية وأكثرها تعقيدًا في التاريخ الحديث، حيث يحتاج أكثر من 16 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في العام 2025 .كما تعاني البلاد أيضاً من أزمة تعليمية غير مسبوقة تطال 7.2 مليون شخص معظمهم من الأطفال والشباب في سن التمدرس اعتباراً من العام 2024. وبحسب منظمة اليونيسف: "يعاني نظام التعليم في سوريا من ضغوطات ونقص في التمويل ومن التشرذم وعدم القدرة على توفير خدمات آمنة ومنصفة ومستدامة لملايين الأطفال ." وعلى الرغم من الإجماع المحلي والدولي حول الحاجة الملحة إلى توفير دعم أفضل للتعليم في سوريا، إلا أن التدخلات حتى الآن - بما في ذلك تلك التي تقوم بها السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة – قد واجهت عقبات كبيرة ولا تزال تواجه تحديات جمّة، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة بما في ذلك من قبل المجتمع الدولي.

تمر سوريا بلحظة محورية يمكن أن تحدد مستقبلها. فمع انتهاء حكم بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 بعد أن استمر 24 عاماً، تمر البلاد بمرحلة انتقال سياسي مهمة، الأمر الذي يوفّر فرصة لإنعاش نظامها التعليمي بطريقة تلبي أيضاً احتياجات اللاجئين العائدين إلى البلاد .قبل اندلاع النزاع في العام 2011، كان الأطفال والشباب السوريون من بين أكثر الأطفال والشباب تعلّمًا في المنطقة، على الرغم من الحاجة حينها إلى إجراء إصلاحات في قطاع التعليم. في المقابل، في العام 2024، كان هناك أكثر من 2.4 مليون طفل خارج المدرسة في جميع أنحاء سوريا، ومليون طفل آخر ضمن النظام التعليمي معرضين لخطر التسرب من المدارس. وتجدر الإشارة إلى أنه في سوريا اليوم ليست الخدمات التعليمية المتاحة مهيأة لتلبية احتياجات أكثر من مليون طفل وشاب من ذوي الإعاقة. وفي موازاة ذلك، يواصل أكثر من 230,000 معلّم التدريس في المدارس في جميع أنحاء البلاد في ظل ضغوطات وقيود لا يمكن التغلب عليها، وذلك وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .ومنذ بداية النزاع، تعرض الأطفال واليافعون بشكل مباشر لمستويات مروّعة من الصدمات والانتهاكات لحقوقهم الأساسية .ولم تتم المساءلة عن هذه الأفعال حتى الآن، على الرغم من التقارير المنتظمة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة في هذا الخصوص. وقد تعرّضت المدارس والمرافق التعليمية الأخرى لاعتداءات عسكرية مباشرة منذ بداية النزاع، حيث أفادت اليونيسف في العام 2021 أن "الأمم المتحدة قادرة على تأكيد وقوع ما يناهز 700 هجوم على المرافق التعليمية وعلى العاملين في مجال التعليم في سوريا منذ بدء توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ."

إستناداً إلى البحوث المكتبية والمشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين وتحليل النصوص القانونية ووثائق السياسات، تحدّد هذه الورقة نقاط الاحتكاك الرئيسية في جميع أنحاء سوريا التي تعيق تعافي قطاع التعليم في البلاد. وبذلك، فهي تسعى إلى تشجيع المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة نحو الحد من العوائق التعليمية التي تعترض تعليم الأطفال والشباب السوريين، ودعم الجهود التي يبذلها السوريون بما يتوافق مع الالتزامات العالمية للنهوض بالتعليم في البلاد. لا يدخل ضمن نطاق هذه الدراسة تقديم لمحة شاملة عن وضع التعليم في سوريا قبل أو أثناء النزاع، أو التحديات التي يفرضها تطبيق المناهج الدراسية المتباينة في مختلف مناطق السيطرة في سوريا، والتي تم تحليلها بشكل موسع في أدبيات وأبحاث أخرى .وإنما تبحث هذه الورقة فقط في العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيثما يكون ذلك مناسبًا لأغراض التحليل لكونها الأوسع نطاقًا ونظرًا إلى أن الدول قد التزمت بهذه التدابير وإن بدرجات متفاوتة.

يبدأ التقرير بوصف بعض التحديات الرئيسية التي تعترض تأمين التعليم في سوريا اليوم، وينتقل بعدها إلى تقييم مدى توافر أماكن التعلم الآمنة والمعلمين المؤهلين وذوي الخبرة، ومعدات وأدوات التعليم والتعلم والتكنولوجيا. ويستخدم التقرير نهجًا قائمًا على الأدلة لتوضيح كيف تحدّ هذه العوامل مجتمعةً من قدرة الجهات المستجيبة والسلطات المحلية على معالجة العوائق التي تواجه التعليم في سوريا وتنفيذ إطار عمل شامل لتعافي قطاع التعليم .وترى الدراسة أن مثل هذا النهج - بدعم من المجتمع الدولي - سيكون أمراً حيوياً إذا ما أرادت الأجيال الشابة من السوريين الحصول على الخدمات التعليمية الملائمة كحق من حقوقها الإنسانية الأساسية، بحيث يتمكّن الشباب السوري من المشاركة بطريقة مجدية في مستقبل بلاده.

2. المعوقات الرئيسية أمام قطاع التعليم في سوريا

في الوقت الذي تشهد فيه سوريا تحولاً كبيراً، بما في ذلك الإصلاحات في قطاع التعليم، سيكون من الضروري معالجة التحديات المعقدة التي يعاني منها التعليم في البلاد منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي ما يلي ملخص لأبرز هذه المعوقات:

- **سلامة الطلاب وأمنهم:** يشكّل هذا الأمر مصدر قلق طويل الأمد لا سيما في شمال وجنوب سوريا .ويعود السبب إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في البلاد، وكذلك الانتشار الواسع النطاق للذخائر غيرالمنفجرة في جميع أنحاء سوريا.
- **التشرذم السياسي:** على مدى أكثر من عقد من الزمن، كان التشرذم السياسي هو السمة المميزة لسوريا، التي ظلت مقسّمة إلى ثلاث مناطق سيطرة رئيسية إلى حين سقوط حكومة الأسد في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2024. وشملت هذه المناطق منطقة وسط البلاد الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، ومنطقة الشمال الشرقي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية إلى حد كبير، ومنطقة شمال غرب البلاد الخاضعة لسيطرة جماعات معارضة مسلحة مختلفة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، وهي كيان يخضع لعقوبات الأمم المتحدة وعقوبات إضافية تفرضها أنظمة مستقلة مختلفة. وهذا ما اضطر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني إلى التعامل مع بيئة معقّدة في ظل وجود العديد من الجهات الفاعلة في مجال التعليم العام وشبه العام التي تبدي مستويات متفاوتة من الاهتمام والقدرة على تقديم خدمات التعليم وضمانها. كما خضعت الاستجابة لقطاع التعليم في سوريا في بعض الأحيان لقيود فرضتها السلطات الحاكمة، مما حدّ من قدرة المنظمات غير الحكومية على مرافقة عملية التعليم إلى ما بعد مرحلة الاستجابة لحالة الطوارئ .كما ينعكس التشرذم السياسي الذي طال أمده داخل البلاد في عدد المناهج التعليمية المستخدمة بشكلٍ متوازٍ في مناطق مختلفة من سوريا .ولا يزال التعليم الرسمي، الذي يتبع مناهج الحكومة السورية، هو الشكل الرئيسي والوحيد للتعليم المعتمد لملايين الطلاب في جميع أنحاء البلاد. ولا يزال التعليم الخاص المعتمد، في حال وجوده، غير مستدام وغير ميسور التكلفة بالنسبة إلى معظم الطلاب .وسيكون من الضروري التوفيق بين مناهج التعليم المختلفة إذ تمضي البلاد قُدُمًا في عملية الانتقال السياسي.
- **التهجير القسري واسع النطاق وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية،** الأمر الذي يشكّل عوامل مركّبة ومعقدة تعيق التعليم. وقد أدى الزلزال المدمّر الذي خلّف خراباً كبيرًا في أنحاء كبيرة من سوريا في فبراير/شباط 2023 إلى زيادة الوضع صعوبةً حيث طال الدمار المزيد من المدارس في مناطق مختلفة من البلاد .
- **إتفاقيات المانحين التقييدية،** إلى جانب **القيود السياسية المفروضة على أنشطة إعادة الإعمار أو التنمية:** في سوريا، أدت هذه القيود إلى عرقلة محاولات المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة إعادة تأهيل المدارس وتجهيزها ودعم التعليم بشكل كافٍ. وعلى الرغم من النداءات العديدة التي أطلقتها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية العاملة في سوريا في قطاع التعليم من أجل تقديم الحلول طويلة الأمد، إلا أن سياسة المساعدات المخصصة لقطاع التعليم ظلّت خاضعة للخطوط الحمراء السياسية من قبل الجهات المانحة.
- **عدم كفاية الاستثمار:** على الرغم من إظهار المجتمع الدولي لتضامنه مع الشعب السوري، إلا أن استثمارات المانحين كانت محدودة نسبياً في التعليم. فبين عامي 2012 و 2023، خصّص المانحون الدوليون ما بين 1.2 إلى 1.4 مليار دولار أميركي لدعم خدمات التعليم في سوريا، وهو ما يمثل حوالي 5% فقط من إجمالي التمويل الذي التزم به المانحون وأنفقوه. ووفقًا لمنظمة اليونيسف، "بالمعدل الحالي للتمويل، ستحتاج اليونيسف وشركاء التعليم إلى 30 سنة إضافية لإعادة تأهيل كافة المدارس المتضررة والمدمرة، الأمر الذي يعادل جيلًا آخرًا من الأطفال والشباب الضائعين والمتروكين خلف الركب."
- **تباين مواقف المانحين بشأن التعليم في سوريا:** أظهر المانحون أحياناً أنواعاً متباينة، وأحياناً متضاربة من الالتزامات في جميع أنحاء سوريا في ما يتعلق بالتعليم، بما في ذلك تحديد الأنشطة ذات الأولوية والتغطية الجغرافية، والأهداف طويلة الأجل، والضمانات - مما أسفر عن تحديات في وضع البرامج .وقد تسبب ذلك في إرباك الجهات المستجيبة في مجال التعليم ونظرائها المحليين في قطاع التعليم والمجتمعات المحلية.
- **التحديات الاجتماعية والاقتصادية:** اتسم التضخم في سوريا بارتفاعه بمعدل 200 ضعف على مدى السنوات الـ 14 الماضية، وانخفضت قيمة الليرة السورية بشكل حاد، مما أدى إلى تدني مستويات المعيشة وإلى انكماش اقتصادي كبير منذ العام 2011. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن "تسعة من كل عشرة سوريين يعيشون في فقر ويواجهون انعدام الأمن الغذائي". ونتيجة لذلك، أصبح التعليم يعتمد بشكل أساسي على قدرة الأسر والمعلمين على تغطية التكاليف الرئيسية، بما في ذلك تكاليف النقل. وقد أجبر انخفاض القدرة الشرائية للأسر السورية العديد منها على إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية الأخرى على حساب التعليم وجعل أطفالها يعملون في الزراعة أو الأعمال الخطرة (مثل تصفية النفط الخام أو صهر المعادن التي يتم جمعها من النفايات والمكبّات) أو التسول دعمًا لدخل الأسرة.

- **أزمة الطاقة:** يواجه التعليم الجيد تحديات بسبب أزمة الطاقة الحادة في البلاد. وهذا ينطبق على التعليم المنظم الحضوري والتعليم المنزلي. وتؤثر أزمة الطاقة على كلفة النقل وتجعل مساحات التعلم في المدارس وفي المنازل غير مؤاتية للتعلم بسبب نقص التدفئة في الشتاء والتبريد في الصيف وعدم كفاية إمدادات الكهرباء والمياه.

- **التعقيدات التنظيمية:** تنطبق مجموعة معقدة من اللوائح التنظيمية على سوريا وعلى القطاعات والأفراد المستهدفين في سوريا. ولا تقيد هذه اللوائح التعليم بشكل مباشر إلا أنها تؤثر على الأنشطة التعليمية بشكل غير مباشر بسبب الالتباس حول طبيعة الأنشطة المسموح بها وممارسات التهرّب من المخاطر الناجمة عن مشهد الامتثال المعقّد، ويشمل ذلك ما يلي:

- لا تزال سوريا من بين أكثر الدول التي فُرضت عليها عقوبات شديدة في العالم، حيث فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى منها المملكة المتحدة وكندا وسويسرا تدابير عقابية مستقلة على دفعات. وقد فُرضت هذه العقوبات لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم وقف النزاع والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. وتحتوي هذه العقوبات على استثناءات أو أحكام إنسانية ذات صلة تحمي التعليم عندما يندرج تحت شعار إنساني (انظر الإطار 1). ومع ذلك، فإنها تؤدي إلى عبء امتثال ثقيل على الجهات الفاعلة الخاصة والتي لا تتوخى الربح العاملة في البلاد، مما قد يكون له آثار غير مباشرة على التعليم.
- عقوبات مكافحة الإرهاب التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تنطبق أيضًا على بعض المجموعات في سوريا. وتشمل هذه القيود تجميد الأصول، مما يضمن عدم إتاحة الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح هؤلاء الأشخاص. وقد أدت هذه التدابير إلى الحد من قدرة المنظمات غير الحكومية على المشاركة في توفير التعليم لبعض الفئات السكانية التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها تلك المجموعات، وهو ما يتعارض مع المبادئ الإنسانية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، والمتعلقة بالحياد وعدم الانحياز في توزيع المساعدات الإنسانية. وفي العام 2022، اعترف مجلس الأمن الدولي بهذه التحديات من خلال قراره رقم 2664 (2022) الذي أقرّ إعفاءً إنسانيًا من قيود تجميد الأصول. وتسيطر هيئة تحرير الشام وعناصرها الآن على أجزاء كبيرة من البلاد وجزء من الحكومة الانتقالية في دمشق. وهذا قد يشكل تحدياً أمام مشاركة الجهات الفاعلة التي تقع خارج نطاق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2664 (2022) في سوريا ما بعد الأسد.
- صُنفت سوريا من قبل الولايات المتحدة كدولة راعية للإرهاب، ومن قبل الاتحاد الأوروبي كدولة عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن قبل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كولاية قضائية مدرجة على القائمة الرمادية للدول الخاضعة لرقابة متزايدة في ما يتعلق باللوائح الدولية الصارمة لمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب. وتؤثر هذه اللوائح بشكل تراكمي على رغبة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في التعامل مع سوريا، حتى بالنسبة للأنشطة المسموح بها، مثل تلك المتعلقة بالتعليم.
- تنطبق على سوريا أنظمة الرقابة على الصادرات التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وغيرها من أنظمة الرقابة على الصادرات المتعلقة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج، والتي تشمل المعدات التي قد يكون لها استخدام عسكري أو مدني. واعتباراً من العام 2022 فصاعداً، وأيضًا في الفترة الأخيرة استجابةً للتغيرات السياسية الحاصلة في البلاد منذ ديسمبر/كانون الأول 2024، أُدخلت على العقوبات الأميركية والأوروبية على سوريا استثناءات واسعة النطاق لأغراض إنسانية (أنظر الاطار 1)، لكن الأمر نفسه لا ينطبق على ضوابط التصدير الأميركية التي تفرضها وزارة التجارة الأميركية. وتمثل ضوابط التصدير، خاصة تلك المفروضة من الولايات المتحدة، قيودًا غير مباشرة أمام الوصول إلى الإمدادات اللازمة لإيصال المواد التعليمية. وتشير المشاورات إلى أن التعليم يتأثر بشكل خاص بصعوبات الوصول إلى بعض التكنولوجيات الرئيسية التي تندرج تحت ضوابط التصدير.
- تلعب القوانين الجنائية أيضًا دورًا في تقييد الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة في سوريا من خلال فرض التزامات قانونية على المنظمات غير الحكومية، ومنعها من تقديم الدعم - مثل التدريب أو السلع - للجهات المصنفة إرهابية.

- **الإفراط في الامتثال/التقليل من المخاطر:** تمثل سوريا واحدة من أشد الأمثلة في العالم على ممارسات "الحد من المخاطر" في القطاع المالي و"الإفراط في الامتثال" من قبَل القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، حيث تلجأ البنوك والجهات الفاعلة الأخرى إلى تقليص وجودها أو الانسحاب من البلدان العالية المخاطر مثل سوريا بسبب مجموعة من الاعتبارات البيروقراطية والقانونية وارتفاع التكلفة وغيرها من الاعتبارات المرتبطة بالسمعة المشار إليها أعلاه. وقد تبين أن هذا "التأثير المثبط" يؤثر سلباً على سوريا في مجالات العمل الإنساني والتحويلات المالية وسلاسل توريد السلع والخدمات الأساسية، والتجارة الأوسع نطاقاً، وكلها تؤثر على التعليم في البلاد.
- **العزلة المالية:** ومن المشاكل الملحوظة المرتبطة بإزالة المخاطر والعقوبات والقيود المتعلقة بالرقابة على الصادرات، هو محدودية قنوات الدفع العاملة من وإلى سوريا إذ تواجه البلاد سلسلة من العوائق المعقدة أمام التحويلات المالية المنظّمة عبر الحدود بسبب الإفراط في الحد من المخاطر، لا سيما من جانب البنوك المراسلة. وحتى في الحالات التي قد يُسمح فيها بأنواع معينة من التجارة أو

المدفوعات بموجب اللوائح الدولية، فإن العديد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تفضل توخي الحذر وتجنّب جميع أشكال الاتصال مع دول مثل سوريا. وقد أدى هذا الوضع إلى عزل سوريا مالياً، وهو ما يتعارض مع توجهات فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية ومفوضية الاتحاد الأوروبي التي تشجع بدلاً من ذلك على الإدماج المالي كخطوة أساسية لدعم لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنه يشكل خطرًا على دعم قطاع التعليم في البلاد وفقًا لعدة دراسات. وهذه مشكلة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في القطاعين الإنساني والخاص، ولكن أيضاً في ما يتعلق بإرسال التحويلات المالية الشخصية التي تمثل شريان حياة اقتصادي هام للأسر السورية، وغالباً ما تساهم في النفقات المتعلقة بالتعليم. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات المالية إلى سوريا قد تضاعفت منذ بداية النزاع. ونظراً لكون سوق التحويلات المالية في سوريا يتألف من شبكة معقدة من أنظمة الدفع الرسمية وغير الرسمية، فإن الحد من المخاطر، إلى جانب أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن أن تشكل عوائق وتزيد من التكاليف المرتبطة بإرسال هذه التحويلات. وقد تفاقمت هذه التأثيرات أيضًا بسبب الأزمة المالية اللبنانية في العامين 2020/2019 واللوائح والسياسات الوطنية السورية التقييدية.

الاطار 1: نظرة عامة على أبرز العقوبات الأميركية والأوروبية واستثناءات الضوابط على التصدير المتعلقة بالتعليم في سوريا

قدّمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إعفاءات إنسانية أوسع نطاقًا بدءًا من العام 2022. وكان الغرض منها تسهيل إيصال المساعدات استجابةً للأزمة الإنسانية في سوريا. وفي الآونة الأخيرة، تم توسيع هذه الإعفاءات بشكل أكبر بعد التغيرات السياسية التي طرأت في كانون الأول/ديسمبر 2024، لدى الإطاحة بحكومة الأسد وتشكيل حكومة انتقالية في دمشق.

تقدم الولايات المتحدة إعفاءات محددة، تُعرف بالتراخيص العامة (GL)، واستثناءات مخصصة، تُعرف بالتراخيص المحددة (SL) التي تسمح ببعض الأنشطة التعليمية في سوريا والتي كانت ستُحظّر بموجب لوائح العقوبات السورية ولوائح مكافحة الإرهاب. وتشمل هذه الاستثناءات أحكاماً تسمح بما يلي:

- المعاملات الخاصة بالأعمال الرسمية للأمم المتحدة وبعض المنظمات والكيانات الدولية الأخرى - مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر - وموظفيها أو الجهات الحاصلة على منَح أو المتعاقدون معها.
- معاملات معينة لدعم الأنشطة غير التجارية للمنظمات غير الحكومية تشمل "أنشطة دعم التعليم في سوريا، بما في ذلك محو الأمية، وزيادة فرص الحصول على التعليم، ودعم مشاريع إصلاح التعليم" و "دعم مشاريع التنمية غير التجارية التي تعود بالمنفعة المباشر على الشعب السوري".
- خلال فترة الستة أشهر من الترخيص العام 24 التي بدأت في 8 ديسمبر/كانون الاول 2024، يُسمَح بالمعاملات مع المؤسسات الحاكمة في سوريا التي يديرها أو يقودها أشخاص مصنّفون، بالإضافة إلى بعض المعاملات المتعلقة بالطاقة والتحويلات الشخصية. توضح الإرشادات الواردة في الأسئلة الشائعة أن المعاملات مع وزارة التعليم والمدارس التي تديرها الحكومة مسموح بها. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح أيضاً بدفع الرواتب أو الأجور للموظفين غير المصنفين العاملين في المؤسسات الحكومية في سوريا.

ويُسمح بالأنشطة التالية على وجه التحديد بموجب لوائح العقوبات السورية ولا يجوز السماح بها بموجب لوائح أخرى:

- معالجة "تحويلات الأموال بالنيابة عن الولايات المتحدة أو منظمات غير حكومية من دول ثالثة" للأنشطة المصرح بها والموضحة في لوائح العقوبات السورية من قبل المؤسسات المالية الخاضعة للولاية القضائية الأميركية.
- اعتبارًا من مايو/أيار 2022، الأنشطة خارج "المظلة غير الربحية/الإنسانية" (أي الأنشطة غير التجارية) في قطاعات اقتصادية محددة في شمال شرق وشمال غرب سوريا - بما في ذلك المبادرات التعليمية - شريطة أن تتم في مناطق غير خاضعة لسيطرة النظام ولا تنطوي على معاملات مع الحكومة السورية
- **اعتبارًا من يونيو 2024،** تصدير بعض الخدمات التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من الاتصالات القائمة على الإنترنت.

أخيرًا، يتضمن قانون قيصر، وهو تشريع يسمح للولايات المتحدة بفرض عقوبات خارج الحدود أو عقوبات ثانوية ضد أهداف غير أميركية في ما يتعلق بسوريا، أحكامًا تدعو إلى "دعم السوريين باستمرار لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية"، والتي يمكن تفسيرها على أنها تشير إلى التعليم.

لا تغطي هذه التراخيص العامة تصدير أو إعادة تصدير الأصناف إلى سوريا التي تخضع للمبادئ التوجيهية والقيود التي تفرضها لوائح إدارة الصادرات الأميركية. وهذه لا تنطبق فقط إذا كانت المواد ذات منشأ أميركي، بل أيضًا إذا كانت قيمة المحتوى الأميركي المنشأ فيها والخاضع للرقابة في المواد غير الأميركية **تتجاوز 10%** من قيمتها الإجمالية. منذ العام 2004، تفرض الحكومة الأميركية سياسة عامة تمنع التصدير وإعادة التصدير إلى سوريا. وهذا يعني أنه **من غير المرجح أن يقوم** مكتب الصناعة والأمن (BIS) **بالنظر في التراخيص المطلوبة المتعلقة بالمستخدمين النهائيين في سوريا ومنحها.** ومع ذلك، قد يراجع مكتب الصناعة والأمن *على أساس كل حالة على حدة* **طلبات الترخيص المحددة لبعض الاستثناءات المقنّنة، بما في ذلك** "معدات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر المرتبطة بها؛ والبرمجيات والتكنولوجيا؛ والمواد الداعمة لعمليات الأمم المتحدة في سوريا؛ والمواد الضرورية لدعم الشعب

السوري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المواد المرتبطة بإمدادات المياه والصرف الصحي والإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوليد الطاقة وإنتاج النفط والغاز والبناء والهندسة والنقل والبنية التحتية للتعليم".

تتضمن تدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية إعفاءات إنسانية واستثناءات مخصصة، تُعرف باسم الاستثناءات، تسعى إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا. وعلى وجه الخصوص، بعد زلزال عام 2023 في سوريا، قدم الاتحاد الأوروبي إعفاءً إنسانيًا مؤقتًا، تمت الموافقة عليه لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وتم تجديده في جولات مختلفة منذ ذلك الحين، وفي فبراير/شباط 2025 تم تمديده إلى أجل غير مسمى. يسمح هذا الإعفاء بالوصول إلى السلع والخدمات، وتغطية جميع أنواع المساعدات الإنسانية أو دعم الأنشطة الأخرى التي توفر الاحتياجات الإنسانية الأساسية. يستفيد من الإعفاء المنظمات الدولية وفئات محددة من الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة الإنسانية. أشار إعفاء الاتحاد الأوروبي بشكل أعم إلى "المساعدات الإنسانية" أو "الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية" ولم يذكر التعليم بشكل صريح. لم تنطبق استثناءات الاتحاد الأوروبي الإنسانية بشكل صريح على تيسير الأنشطة التعليمية في سوريا التي تقوم بها الجهات الفاعلة الخاضعة للولاية القضائية للاتحاد الأوروبي غير المدرجة صراحةً في لائحة الاتحاد الأوروبي (مثل المؤسسات المالية التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرًا لها، والقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية). قبل عملية الانتقال السياسي الجارية في سوريا، كان الاتحاد الأوروبي يعتبر التعليم في البلاد "منطقة رمادية" مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجهود إعادة الإعمار، والتي كانت رهنًا بالانتقال السياسي الهادف. وكان الاستثناء الوحيد لوجهة النظر هذه هو التعليم في أنشطة الطوارئ، والذي كان يندرج ضمن إطار الاستجابة الإنسانية.

في فبراير 2025، قام الاتحاد الأوروبي بتعديل إجراءاته التقييدية لتسهيل المشاركة في القطاعات الحيوية في سوريا، بما في ذلك الطاقة والنقل والمالية.

بالنسبة لأي نشاط غير مشمول بالاستثناءات الإنسانية، يمكن طلب ترخيص محدد (الولايات المتحدة) أو استثناء (الاتحاد الأوروبي) إذا كان القانون ينص على ذلك بموجب أنظمة العقوبات المختلفة. وقد اعتبرت المنظمات غير الحكومية في سوريا هذه العملية إشكالية. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، يجب الحصول على الاستثناء من قبل السلطة الوطنية المختصة على مستوى الدولة العضو. ومن خلال تجربة المنظمات الدولية في سوريا، يمكن أن يستغرق ذلك ما بين عدة أشهر إلى سنة كاملة، وقد يستنزف قدراً كبيراً من الموارد. تم انتقاد الاستثناءات المخصصة أو التراخيص المحددة بشكل كبير من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لدى وقوع الزلزال في سوريا، بما في ذلك ما يتعلق بالمعدات اللازمة لإعادة بناء المدارس وتجديدها، في حين تمت الاشادة بإدخال الإعفاءات الواسعة كخطوة إيجابية إلى الأمام، مما يدل على المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة والاستجابة من قبل السلطات الفارضة للعقوبات ذات الصلة.

3. الآثار المترتبة على التحديات الشاملة التي تعترض توفير التعليم في سوريا

استناداً إلى مجموعة التحديات المعقّدة التي تواجه توفير التعليم في سوريا، توضح الأقسام التالية انعكاسات هذه التحديات لناحية توفير أماكن آمنة للتعلم، وتوفّر المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة، والوصول إلى معدات وأدوات وتكنولوجيا التعليم والتعلم.

3.1. الافتقار إلى أماكن التعلم الآمنة

أحد العوائق الرئيسية التي لوحظت في جميع مناطق السيطرة هي نُدرة مساحات التعلّم الآمنة والشاملة، لا سيما نتيجة النزاع وزلزال العام 2023 الذي ضرب شمال غرب سوريا. في العام 2021، وصفت اليونيسف كيف أن "واحدة من كل ثلاث مدارس داخل سوريا لم يعد من الممكن استخدامها بسبب تدميرها أو تضررها أو استخدامها لأغراض عسكرية. أما الأطفال القادرون على الالتحاق بالمدارس فغالباً ما يتعلّمون في صفوف مكتظة وفي مبانٍ تفتقر إلى مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء والتدفئة والتهوئة". اعتبارًا من العام 2024، كانت 3,700 مدرسة بحاجة إلى إعادة تأهيل بسبب الأضرار التي لحقت بها جرّاء النزاع، حيث تقع 37% منها في وسط سوريا، و44% في شمال غرب سوريا، و19% في شمال شرق سوريا. في شمال شرق سوريا، لا تزال الحاجة إلى تحسين البنية التحتية للمدارس من أكثر الاحتياجات التعليمية الملحّة التي يتم الإبلاغ عنها. في هذه المناطق، تشمل الصعوبات الأكثر شيوعًا التي يتم الإبلاغ عنها في مجال التعليم اكتظاظ المدارس والبيئة التعليمية غير المؤاتية. واعتباراً من منتصف العام 2023، تم الإبلاغ عن تضرر 640 مدرسة في شمال غرب سوريا جزئياً على الأقل إثر الزلزال الذي ضرب البلاد في فبراير/شباط من ذلك العام. في تلك المناطق، كثّر الإبلاغ عن اكتظاظ المدارس كعائق أمام الأطفال والشباب في الوصول إلى الدورة التعليمية والبقاء فيها.

تعتبر بيئات التعلم الآمنة أكثر صعوبة في مخيمات النازحين داخلياً في شمال شرق وشمال غرب البلاد. في العام 2022، بلغ متوسط عدد الطلاب في الفصل الدراسي الواحد في المناطق التي كانت تسيطر عليها الحكومة السورية سابقاً حوالي 38 طالباً، وفي بعض الأحيان وصل إلى 195 طالباً في الفصل الواحد. وما لا يقل عن 50% من المرافق لا تتوفر فيها مياه جارية بسبب نقص أعمال الصيانة والترميم، كما عانت أيضًا من نقص الكهرباء. وأخيراً، في جميع مناطق سوريا، كانت معظم المدارس غير مجهزة لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقة.

وحتى لو تم تقييد معظم أنواع الاستثمارات الجديدة وأنشطة إعادة الإعمار بشكل مباشر أو غير مباشر بموجب عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يبدو أن أنشطة إعادة التأهيل الداعمة لقطاع التعليم والتي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مسموح بها بموجب نظامَي العقوبات:

- بموجب العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا، تشمل أنشطة التعليم غير التجارية المسموح بها إصلاح المباني المدرسية، وإعادة تأهيل المرافق الأساسية - مثل الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي و إزالة الأنقاض والنفايات. منذ العام 2022، في المناطق التى كانت خارج سيطرة الحكومة السورية، يبدو أن هذه الأنشطة مسموح بها أيضاً فى بعض القطاعات الاقتصادية التي تشمل التعليم، طالما لم تكن هناك معاملات مع أفراد أو كيانات خاضعة للعقوبات. وفي العام 2023، أوضح مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أن المعاملات المتعلقة بالجهود الإنسانية في سوريا ليست محظورة إذا كانت تشمل الحكومة. وفي الآونة الأخيرة، تم السماح أيضًا بالمعاملات مع المؤسسات التعليمية الحاكمة في سوريا، بعد 8 ديسمبر /كانون الأول 2024 (انظر الاطار 1).
- لا تحظّر التدابير التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا بشكل صريح جهود إعادة الإعمار في سوريا بحد ذاتها. وعلاوة على ذلك، فإن عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تستهدف الأفراد المرتبطين بوزارة التربية والتعليم، بما في ذلك التدابير التي تستهدف وزير التربية والتعليم، لا تعني أن الوزارة بأكملها خاضعة للعقوبات، ولا تعني بالضرورة أن الأنشطة الداعمة للتعليم الرسمي في سوريا، مثل إعادة تأهيل المدارس، مقيَّدة.

تشير الأبحاث التي أجريت من أجل هذه الدراسة إلى أن القيود المفروضة على إعادة تأهيل بيئات التعليم في سوريا تبدو مرتبطة بشكل أوثق بسياسات الجهات المانحة. فلسنوات، ظلت الجهات المانحة مترددة في دعم برامج التعافي المبكر للتعليم، لأنها ربطت مثل هذه المشاريع بمسألة إعادة الإعمار المثيرة للجدل. ونتيجةً لذلك، غالباً ما كان يتم الخلط بين أهداف التعافي المبكر المرتبطة بالتعليم والتنمية وإعادة الإعمار. على سبيل المثال، في شمال سوريا، في حين أكدت المجتمعات المحلية على الحاجة إلى حلول طويلة الأمد، إلا أنها تلقت في المقام الأول دعماً مؤقتاً، مثل المدارس في الخيمَ واستخدام المناهج التعليمية الاستلحاقية إلى أجل غير مسمى. وبالمثل، غالباً ما اقتصرت إعادة تأهيل المرافق التعليمية من قبل الجهات المانحة في مناطق السيطرة المختلفة على إصلاحات طفيفة، والتي، على سبيل المثال، أثبتت أنها كانت إشكالية في أعقاب زلزال شباط/ فبراير 2023 من منظور الحد من مخاطر الكوارث.

وتحدد المفوضية الأوروبية إعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس وتحسينها كإجراء رئيسي في إطار برامجها للتعليم في حالات الطوارئ. ومع ذلك، فقد ربط الاتحاد الأوروبي تمويله لجهود إعادة الإعمار بإحراز تقدم حقيقي نحو الانتقال السياسي. وتقليدياً، قامت سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإصدار توجيهات بشأن ما يميز إعادة الإعمار عن الأنشطة الإنسانية في سوريا، نظرًا إلى أن التعريفات غالباً ما تكون غير واضحة. ويلاحظ الخبراء والعاملون في مجال السياسات الذين تمت استشارتهم من أجل هذه الدراسة أنه في حين أن

البيانات الأخيرة للاتحاد الأوروبي قد تشير إلى إطار عمل أوضح للمستقبل، إلا أنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد كيفية تكيّف سياسات الاتحاد الأوروبي المانحة للتعليم في سوريا مع المرحلة الانتقالية الجارية.

وباختصار، يبدو أن القيود المفروضة على إعادة تأهيل مساحات التعلم الآمنة في سوريا مرتبطة بسياسات الجهات المانحة بشأن إعادة الإعمار أكثر من ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بعقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن المهم الإشارة إلى أن الاستثمارات الواسعة النطاق في إعادة الإعمار في سوريا قد تؤدي إلى استمرار وقوع الجهات الفاعلة في فخ العقوبات الأميركية الأولية والثانوية بسبب تجديد قانون قيصر لمدة خمس سنوات أخرى في ديسمبر/ كانون الأول 2024.

3.2. نقص المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة

أما العائق الرئيسي الثاني الذي لوحظ في جميع أنحاء سوريا فيتعلق بعدم كفاية أعداد المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة المتاحين لتلبية احتياجات التعلم لأطفال سوريا. وقد لعب مدرّسو التعليم الرسمي وغير الرسمي على حد سواء دوراً رئيسياً طوال فترة الأزمة في سوريا، حيث يمثلون المستجيبين في الخطوط الأمامية في التخفيف من مخاطر الحماية على الأطفال والشباب. ومع ذلك، فقد ترك ما يقدر بـ150,000 معلم نظام التعليم الرسمي أيضاً بسبب النزوح أو الإصابة أو الوفاة على مدى السنوات الـ14 الماضية.

في جميع أنحاء سوريا، وفي شمال غرب البلاد على وجه الخصوص، يُعد نقص المعلمين المؤهلين الذين لديهم معرفة بعقلية النمو - ومهارات التعلم والتعليم الاجتماعي العاطفي - أحد العوائق الأساسية التي تمنع الأطفال من الالتحاق بالمدارس بانتظام. ويرجع ذلك أيضًا إلى غياب المعلمين المتكرر عن المدارس بسبب الظروف الاقتصادية مثل انخفاض الرواتب أو عدم دفع الرواتب للمعلمين لفترات طويلة. في العام 2022، في المناطق الوسطى من سوريا، كان هناك أكثر من 130,000 معلم يدرّسون في نظام التعليم الرسمي، وكان ما يقرب من 20% منهم يعملون بعقود مؤقتة. ووفقًا للمبادرة الإنسانية "REACH" في العام 2024، كانت إحدى أكثر الاحتياجات ذات الأولوية في مجال التعليم في شمال شرق البلاد التي تم الإبلاغ عنها هي توافر معلمين ذوي مهارات أفضل. كما أن محدودية مهارات المعلمين وقدراتهم وخبراتهم هي التحدي الذي يتم الإبلاغ عنه باستمرار أيضًا في المناطق التي كانت تحت سيطرة الحكومة السورية السابقة، وكذلك في شمال غرب البلاد. علاوة على ذلك، غالبًا ما يحتاج المعلمون إلى حل مشاكل عملية للغاية في المدارس للحفاظ على المعايير المناسبة للمرافق، مثل تنظيم توفير المياه أو شراء المواد التعليمية الأساسية، مما يستنزف الوقت والطاقة من عملية التدريس. أخيرًا، تشير الدراسات إلى أن "القدرة الشرائية للمعلمين قد تبخرت" من رواتبهم بسبب الوضع الاقتصادي الكلي في جميع أنحاء البلاد. ويسهم انخفاض رواتب المعلمين، وانعدام فرص التطوير المهني، والضيق النفسي المرتبط بالأزمة في إحباط معنويات القوى العاملة في مجال التدريس ويؤدي إلى زيادة تغيب العاملين في مجال التدريس في المدارس.

لا شيء في عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية على سوريا يشير إلى أن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تدعم المعلّمين في مديريات التعليم السورية، سواء في البيئات الرسمية أو شبه الرسمية وفي مختلف أنحاء البلاد.

قبل الانتقال السياسي في سوريا، كانت العقوبات الأميركية تستهدف الحكومة السورية، وتركّزت عقوبات الاتحاد الأوروبي على الأفراد المرتبطين بوزارة التربية والتعليم، إلا أن هذه التدابير لم تمتد لتشمل معاقبة جميع الموظفين داخل الوزارة، بما في ذلك المعلمين. وبالمثل، في المناطق التي تمارس فيها المنظمات المصنفة إرهابية سلطة الأمر الواقع، لا تزال أنشطة التعليم التي تقودها المنظمات غير الحكومية تقع ضمن الحدود المسموح بها والمحددة في مختلف لوائح العقوبات الأميركية. ومع ذلك، تنشأ تحديات عن تشريعات مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية التي قد تعيق المنظمات التي تهدف إلى توفير التدريب للمعلمين، والتي يمكن أن تشمل أساليب التدريس وبناء القدرات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك قانون الدعم المادي في الولايات المتحدة، الذي تطبّقه وزارة العدل. يخول هذا القانون حكومة الولايات المتحدة مقاضاة الأفراد الذين يُعتقد أنهم يقدمون الدعم المادي لمنظمة إرهابية أجنبية، بغض النظر عما إذا كانت لديهم نية تسهيل أي أعمال إرهابية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالتدريب. وفي هذا السياق، قد تنشأ تعقيدات في ما يتعلق بتعريف الأفراد المرتبطين بالمنظمات المدرجة في القانون، بما في ذلك إمكانية إدراج أفراد الأسرة أو من يشغلون أدوارًا تعليمية والذين قد يكونون أيضًا أعضاء ناشطين في مثل هذه المجموعات.

وكان تسديد أجور المعلمين صعبًا طوال فترة النزاع، والسبب هو لجوء المصارف إلى خفض المخاطر والعزلة المالية لسوريا. كما أن قنوات الدفع المستخدمة لتسديد رواتب المعلمين من قبل الجهات المستجيبة قد تكون خاضعة لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ولقيود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما إذا كانت تشمل بنوكًا أو شركات خدمات مالية مصنّفة، بما في ذلك دُور الحوالات أو مصرف سوريا المركزي. في فبراير /شباط 2025، قام الاتحاد الأوروبي بتعديل إجراءاته التقييدية لتسهيل التعامل مع القطاع المالي في سوريا لأغراض إنسانية وأغراض إعادة الإعمار. علاوة على ذلك، يسمح الترخيص العام 24 (GL24) صراحةً بالتعامل مع المؤسسات الحاكمة في سوريا ودفع الرواتب أو الأجور لموظفي هذه المؤسسات. ومع ذلك، لا يزال من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت هذه التغييرات ستؤثر بشكل إيجابي على قدرة مختلف الجهات الفاعلة على معالجة المدفوعات في البلاد، نظراً لدخولها حيز التنفيذ مؤخراً.

تستدعي زيادة عدد المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة في جميع المناطق السورية استثمارات طويلة الأجل ومنسقة. ولكن حتى الساعة، تم تقديم معظم التدخلات في قطاع التعليم السوري في إطار جهود الإغاثة، مع عدم التزام معظم المانحين بتقديم تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به. وقد ركّز عدد أقل نسبياً من البرامج على التعليم والتعلّم، الأمر الذي فاقم العقبات التي تعترض الوصول إلى التعليم. علاوةً على ذلك، لم يتم قياس نواتج التعلم في معظم الحالات. وعلى غرار المشاكل الوارد ذكرها أعلاه، فإن الدعم طويل الأجل للمعلمين قد أسيء فهمه في بعض الأحيان على أنه دعم "لإعادة الإعمار"، وهو مفهوم لطالما أثار الجدل في سوريا خلال فترة الأزمة. ونتيجةً لذلك، ينظر العديد من المانحين إلى معلمي القطاع العام على أنهم موظفون حكوميون ويختارون تجنّب مخاطر تشويه سمعتهم في سياق دعم المعلمين الرسميين أو شبه الرسميين بما في ذلك من خلال التدريب، خوفاً من أن يُنظر إليهم على أنهم يضفون الشرعية على سلطات الأمر الواقع. على سبيل المثال، وضعت بعض الجهات المانحة كشرط للاستجابة للمساعدات استخدام جهات فاعلة غير حكومية لإجراء التدريب للمدرسين الحكوميين. وأخيراً، كثيراً ما استخدم المانحون مقاربات متباينة لدعم رواتب المعلمين من خلال التمويل الذي يقدّمونه في سوريا. فقد قدمت بعض الجهات المانحة تعويضات نقدية للمعلمين في مناطق معينة من سوريا فقط، في حين اقتصر الدعم الذي قدّمته جهات مانحة أخرى على المواد العينية لتغطية التكاليف المتعلقة بحضور التدريب، مثل النقل وفقدان الدخل من التدريس الخاص. وقد طغى تخطي هذه الممارسات المتناقضة على النقاشات الفنية الضرورية للتحول من الاستجابة الطارئة لقطاع التعليم إلى مقاربات أكثر استدامة تدعم المجتمعات الهشة، للبناء على جهود منظمات المجتمع المدني.

ويوضح هذا التحليل أن التعقيدات التنظيمية، والتفكير قصير الأجل، وسياسات المانحين المتضاربة لم تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة أصلاً المخصصة لدعم المعلمين في سوريا. كما أنها خلقت حالة من الارتباك لدى الجهات المستجيبة ونظرائها المحليين والمجتمعات المحلية، مما أدى إلى إبطاء التقدم في معالجة نقص المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة في جميع مناطق السيطرة. ولا بد من معالجة هذه القضايا عبر توحيد سياسات الجهات المانحة لا سيما على ضوء التخفيض الكبير في تمويل المساعدات على الصعيد العالمي من قبل العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة.

3.3. عدم كفاية معدات وأدوات التعليم والتعلم والتكنولوجيا

النتيجة الثالثة للنزاع في سوريا هي نقص الأدوات والتكنولوجيا والمعدات والوسائل التعليمية اللازمة للمعلمين والأطفال لدعم التعليم. في شمال شرق سوريا، تتعلق إحدى الاحتياجات الأكثر إلحاحًا التي تم الإبلاغ عنها بعدم كفاية مواد التعليم والتعلم و هذه مشكلة أيضًا في مدارس شمال غرب سوريا. في العام 2022، في المناطق الوسطى، كان 20٪ فقط من المدارس لا يزال مجهزًا بأدوات مخبرية للصفوف العلمية وأجهزة الكمبيوتر لتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين أن 16٪ فقط من المدارس كانت لا تزال تملك آلات قابلة للاستخدام في التدريب المهني والتقني. وتفاقمت هذه المشاكل بسبب نقص الكهرباء في المدارس. لم يكن هناك سوى 30 دقيقة فقط من الكهرباء في اليوم الدراسي في نهاية العام 2022، وقد تدهورت هذه النسبة منذ ذلك الحين وهذا يحد من تطوير المهارات التقنية للشباب ويقلل من كفاءتهم وآفاق توظيفهم. وعلاوة على ذلك، لا يستطيع المعلّمون تدريس الطلاب من خلال الوسائل الإلكترونية - باستخدام مقاطع الفيديو والصوت والعروض التقديمية الرقمية - بسبب النقص في المعدات.

وقد ظهرت هذه العقبات في وقت ازدادت فيه حاجة المدرّسين والطلاب إلى التعليم الرقمي والتعلم عن بُعد لتأثرهم بالنزاع والنزوح والتشرذم السياسي - وقد تفاقم كل ذلك بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية. الجدير ذكره أن هناك بالفعل مقترحات لأطر عمل تعليمية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سوريا، ولكن ثبت أن تنفيذها صعب من حيث السياق. على سبيل المثال، في المناطق الوسطى في العام 2022، لم يكن لدى 89% من الأسر التي لديها طلاب في التعليم الرسمي المعدات أو التجهيزات المتاحة في المنزل - مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المكتبية والأجهزة اللوحية - لتسهيل الوصول إلى التعلم الرقمي. ولم يكن لدى 40% من الأسر اشتراكات إنترنت في المنزل، بينما كان لدى 53% من الأسر اشتراكات بحزمة لا تتخطى 1 ميغابت أو أقل. كما يتأثر الوصول إلى التعلّم عبر الإنترنت سلبًا بسبب ندرة التزويد بالكهرباء، والتي تصل إلى أقل من ساعتين من الكهرباء يوميًا بالنسبة لمعظم الأسر. كما أن الوضع الاقتصادي في البلاد يجعل إيجاد الحلول لما سبق بعيدًا عن متناول معظم الأسر. وتماشيًا مع الجهود المبذولة في العديد من البلدان الأخرى التي مزقتها الحرب ولدعم خدمات التعليم الرقمي على نطاق واسع للسوريين، تعمل اليونيسف وغيرها من الجهات المستجيبة الإنسانية مع مزودي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدوليين. ولكن تحتاج هذه العمليات أيضاً إلى الامتثال للوائح الدولية للرقابة على الصادرات والعقوبات، والتي يمكن أن تعمل عملياً على منع وصول المستخدمين من البلدان الخاضعة للعقوبات مثل سوريا إلى هذه الخدمات أو إلى حساباتهم. كما تمنع المستخدمين من الوصول إلى خدمات التعليم عبر الإنترنت التي تتطلب اشتراكات مدفوعة.

معظم أشكال الآلات والمعدات التي قد يتم توفيرها للمنشآت التعليمية أو المعلمين والطلاب من قبل المنظمات غير الحكومية أو الأمم المتحدة على سبيل المثال - مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة وغيرها من المعدات الحاسوبية وأجهزة الـ USB و والبرمجيات - يمكن أن تقع تحت قيود التصدير الأميركية *(انظر الإطار 1)*. وعلاوة على ذلك، تتضمن العقوبات الأميركية بعض المحظورات التي تمنع المنظمات غير الحكومية من تصدير أو إعادة تصدير أو بيع أو توريد الخدمات إلى سوريا. وبالمثل، تشمل العقوبات الأميركية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل المفروضة على سوريا معدات معينة، مثل أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الـ USB، باعتبارها مواد محتملة ذات

استخدام مزدوج، أي أنها سلع قد يكون لها استخدام مدني أو عسكري. من حيث المبدأ، من الممكن أن تصل المواد أو المحتويات ذات الصلة بالتعليم من الولايات المتحدة إلى سوريا من خلال الحصول على ترخيص محدد من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية و/أو مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة الأميركية. ومع ذلك، سيتطلب ذلك إرادة سياسية على المستوى التنفيذي ومبررًا منطقيًا يستند إلى أسباب تتعلق بالأمن القومي أو أسباب إنسانية من خلال التعامل مع مكتب الصناعة والأمن.

في يونيو/حزيران 2024، عدّلت الولايات المتحدة الأميركية نظام العقوبات السورية وقامت بتحديث الأسئلة الشائعة المرفقة به التي تهدف جزئياً إلى تسهيل المساعدات الإنسانية وخدمات الاتصالات القائمة على الإنترنت للمدنيين السوريين. وفي حين أن هذه التعديلات قد تعالج بعض التحديات المبيّنة أعلاه، إلا أن منصات التواصل الرئيسية لا تزال غير متاحة للطلاب والمعلمين السوريين في البلاد بسبب الامتثال والإفراط في الامتثال للعقوبات الأميركية وضوابط التصدير من قبل شركات التكنولوجيا الكبرى. قد يشير هذ الأمر إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للاستمرار في التصدي لتجنب القطاع الخاص لعمليات التسليم إلى قطاع التعليم في سوريا من خلال المزيد من التوعية الاستباقية والتوجيهات والتطمينات الواضحة. ولا يزال من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت التغييرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في فبراير/شباط 2025 في ما يتعلق بالتدابير التقييدية المفروضة على سوريا سيكون لها تأثير إيجابي على توافر المعدات والتكنولوجيا والبرمجيات لأغراض التعليم في البلاد.

قد تندرج البرمجيات والمعدات الحاسوبية التي يمكن استخدامها في التعليم ضمن القيود المطبقة على المواد التي يمكن استخدامها في التعقب أو المراقبة أو الرصد واعتراض الاتصالات. وبالمثل، فإن المساعدة التقنية المتعلقة بهذه المواد مقيدة. كما أدت القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على استيراد السلع الكمالية إلى سوريا في بعض الأحيان إلى تعقيد استيراد الحواسيب المحمولة وغيرها من السلع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت عينه، يشير الملحق الخامس من لائحة المجلس الأوروبي رقم 2012/36 إلى أن البنود الواردة في الملحق لا تنطبق على "البرمجيات التي هي في المجال العام"، وهو ما يمكن أن يكون ذات صلة بالمعدات المتعلقة بالتعليم. ويبدو من المحتمل أن تكون المواد الخاضعة لقيود الاتحاد الأوروبي المذكورة أعلاه قابلة للتصدير إلى سوريا إذا منحت سلطة مختصة في إحدى الدول الأعضاء استثناءً لأسباب إنسانية. وأشارت المنظمات غير الحكومية التي تمت استشارتها في مايو/أيار 2024 إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من الوضوح في ما يتعلق بالأنشطة المسموح بها المرتبطة بالمعدات والتكنولوجيا الضرورية للتعليم في سوريا.

علاوةً على ذلك، قيّدت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على بعض شركات الاتصالات التي تتخذ من سوريا مقرًا لها، قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم الدعم عبر الإنترنت لأغراض تعليمية للأطفال والشباب والمعلّمين - لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، عندما أُجبرت المدارس على الانتقال من قاعة الصف إلى منصات الإنترنت. في العام 2023، وسّع الاتحاد الأوروبي نطاق الإعفاءات الإنسانية التي يمنحها للمنظمات الإنسانية من أجل إجراء معاملات مع أشخاص أو كيانات أو هيئات معينة (مثل سيريتل)، إذا لزم الأمر، لضمان إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب. وفي الولايات المتحدة، يمكن للأطراف ذات الصلة أن تتقدم بطلب للحصول على إعفاء من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وقد شجع التعقيد التنظيمي المذكور أعلاه، والمخاطر المرتبطة به بالنسبة لمقدمي الخدمات الدوليين الذين يتعاملون مع سوريا، على ممارسات الامتثال المفرط، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير في ما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا التعليم. ووفقاً لأحد الخبراء في المجال الإنساني، فإن "مقدمي الخدمات والمعدات الدوليين يتجنبون بشكل صريح تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا بسبب التأثير المخيف الناتج عن العقوبات والضوابط المفروضة على السلع ذات الاستخدام المزدوج. ويؤدي ذلك بالمنظمات غير الحكومية إلى تغيير نوع الدعم المقدم، أو إلغاء برامجها بالكامل لشعورها بعدم قدرتها على الامتثال للوائح ذات الصلة". ووفقًا لخبير آخر يعمل في سوريا، "يؤثر هذا الأمر تأثيرًا سلبيًا على قدرة المنظمات غير الحكومية على دعم التعليم النظامي وغير النظامي وتحديثهما، أو حتى السماح بتوفير خدمات تعليمية أكثر مرونة ويمكن الوصول إليها عن بعد بطريقة سهلة.

4. الخاتمة

في سوريا، يتعامل الأطفال والشباب الراغبين في التحصيل العلمي الجيد مع عوائق وتحديات كبيرة على غرار المشاكل الأمنية والظروف الاقتصادية وشح موارد الطاقة. كما يواجهون أيضاً تحديات خاصة بقطاع التعليم كالافتقار إلى أماكن التعلم الآمنة والمعلمين المؤهلين والموارد التعليمية. وتتفاقم هذه العقبات بسبب سياسات الجهات المانحة، بالإضافة إلى التعقيدات والمخاطر التنظيمية في سوريا، مما يخلق تحديات كبيرة أمام الجهات المساعدة والمستجيبة والمكلفين بواجب التعليم.

بحسب هذه الورقة فإن السياسات المطبّقة من الجهات المانحة والتعقيدات التنظيمية مترابطة، إلا أنها تفرض قيوداً مختلفة ومتمايزة على خدمات التعليم. فمن ناحية، اتسمت سياسات الجهات المانحة بتركيزها على المدى القصير بدلًا من وضع البرامج على المدى الطويل، وبالمقاربات المتضاربة في التغطية الجغرافية وتحديد الأنشطة ذات الأولوية. ومن ناحية أخرى، من الضروري بذل المزيد من الجهود لمعالجة التناقضات بين مختلف برامج العقوبات المستقلة وضمان الوصول إلى الأدوات والموارد التعليمية في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع مساعي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومفوضية الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تعزز الخطوات الإضافية التي تتخذها المفوضية الإدماج المالي في سوريا وأن تخفض من الإفراط في نزع المخاطر من قبل المصارف.

على ضوء الاحتياجات الإنسانية الحادة، والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، والهجرة الجماعية، والزلزال المدمر الذي وقع في فبراير/شباط 2023، كان التعليم في سوريا في معظم الأحيان من الأولويات المهملة. ومع ذلك، فإن العمل على نطاق واسع لدعم إعادة إنعاش نظام التعليم في سوريا والارتقاء به الى المستوى المطلوب هو أولوية مشتركة، لا سيما بين السوريين والعاملين في مجال التعليم. صحيح أن الانتقال السياسي الجاري في سوريا يطرح مجموعة من التحديات الجديدة ولكنه يستحدث فرصًا جديدة للنهوض بنظام التعليم، بما يجعله قادرًا أيضًا على تلبية احتياجات اللاجئين العائدين إلى البلاد.

لا يزال من السابق لأوانه تقييم تأثير التغييرات الأخيرة في سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بشأن العقوبات والمنح على قطاع التعليم في سوريا. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمتلكان القدرة على العمل مع الجهات المانحة والحكومات الأخرى، ودفع الاستجابة في اتجاه أكثر استدامة من خلال:

- العمل جنبًا إلى جنب مع المبادرات بقيادة وملكية سوريتين، بما في ذلك المبادرات التي يدعمها المكلفون بالمسؤوليات والجهات الفاعلة المحلية، حيث يواجهون التحديات الناجمة عن المناهج التعليمية المجزأة واختلاف وتعدّد مجموعات القيم داخل سوريا.
- تقييم الخبرة التي اكتسبها المستجيبون في مجال التعليم وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني على مدى السنوات الـ 14 الماضية.
- تشجيع الحوار الشفاف والمستمر والبنّاء بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة لقطاع التعليم في سوريا، بما في ذلك صناع السياسات والجهات المانحة للاستجابة في سوريا والخبراء والمكلفين بالمسؤوليات والقطاع الخاص والباحثين.
- معالجة أوجه التماس التي أبرزتها هذه الورقة البحثية بين أولويات التعليم في سوريا وسياسات التمويل والتدابير التقييدية.
- التوفيق بين البرامج الإنسانية والأهداف طويلة الأمد في جميع أنحاء البلاد.